متى يُكتب أدب المقتلة في غزّة؟

معن البياري

يشيع بين أهل الآداب والفنون ودارسي ظواهرهما أن زمناً ليس قصيراً يلزم أن ينقضي على الوقائع الثقيلة في المجتمعات والأمم، قبل أن تكتب النصوص والأعمال الأدبية الكبرى عنها، فنحو خمسة عقود انقضت قبل أن يكتب تولستوي روايته «الحرب والسلام» التي عُدَّت من عيون الآداب العالمية، واستوحت أحداثها وتفاصيلها من غزو نابليون بونابرت روسيا. ولئن يبدو هذا القول وجيهاً، بالنظر إلى حاجة كل كتابة إلى وقتها الكافي، لتتمثّل ما تنشغل به، وتعبّر عنه، وبالنظر أيضاً إلى أن لكل واقعة رُواتها ومحكياتها ورؤايا نظر متنوّعة إليها، وهذه كلها تمتدّ في أزمنة لا تتوقّف، وهذه غواية الذهاب إلى التاريخ تكاد تصبح ظاهرة في راهن الرواية العربية مثلاً، ولا مبالغة في الزعم هنا أن من أقوى النصوص الروائية العربية الجديدة (في الأعوام العشرين الأخيرة مثلاً) ما تعجن مادّتها من هناك، من تاريخ بعيد، من وقائع مضت قرونٌ عليها، أو مائة عام وأكثر. ولأن النقاش في هذا الأمر شائك (وشائق) بعض الشيء، يُسأل هنا، ما على صلة به ربما: متى تُكتب النصوص العالية، الشعرية والسردية، بشأن مقتلة الإبادة الجارية في قطاع غزّة، والتي لا شطط في القول إنها الأكثر مأساوية وشناعة منذ الأطوار الأولى للتغريبة الفلسطينية المديدة؟ من هم الذين سيكتبون كل هذه الآلام التي تتحدّى القرائح والمخيلات؟

نشرت وزارة الثقافة الفلسطينية، قبل شهور، ثلاثة كتب على قدر من الأهمية، ضمّت نصوصاً حارّة، وجدانية وشعرية وقصصية وتأملية وحُرّة، وطلّقة، ذاتية وفردانية، كتبها أدباء وفنانون، معظمُهم شابّات وشبان، من هناك، حيث المقتلة نفسها، من غزّة. ونشر «العربي الجديد» ما سمّاها «نصوص الحرب والحياة في غزّة»، دوّنها 80 كاتباً وفناناً من هناك أيضاً، ويصدُر قريباً كتاب في جزأين يضمّان هذه النصوص وأخرى غيرها. والقيمة الأبرز في هذه الكتابات أن أصحابها بثّوا فيها أنفاسهم وهم في مراكز الإيواء، وخيام النزوح وبين البيوت المهدّمة، وفي أوضاع وأحوال كارثية، وتحت سماء، تمطرهم، وأهاليهم، بمقذوفات القتل والفتك والتموت. كتبوا نصوصهم هذه، في غضون لحظات شديدة السخونة. لم يكتبوا تسجيلاً ولا توثيقاً، وإنما كتبوا أدباً خالصاً، حاولوا فيه قول الذي نفيض به جوانحهم وهم يحاولون النجاة من موتٍ يلاحقهم، كما يلاحق كل الناس هناك. نفتقد في حياتنا الثقافية العربية الشغل النقدي الجاد، الذي يتابع ويفكّك ويحلّل، ويقرأ في النصوص ظواهر وخصائص وسماتٍ وأبعاداً. ثمّة كسل مريع في هذا، واستسهال ظاهرٌ ومزاجياتٌ معلومة، ونقصانٌ في كتّاب النقد الذين يدركون أدواته ومنهجيّاته، ويتمتّعون بحسّ الذائقة العالي. ولذلك، لن يكون مفاجئاً أن تُترك هذه النصوص في هذه الكتب، وما قد يعقبها من نصوص وفنون أخرى من غزّة، فتتناولها استرسالاتٌ انطباعية عابرة، فلا تُحرز ما تستحقه من تناول يضعها في متن الأدب الفلسطيني العريض في سيرورته الموصولة بماضٍ ممتدٍّ وحاضر وأفق بعيد وقريب.

ولكن، ليست هذه النصوص التعبير الأوسع عن المقتلة الطويلة في غزّة منذ 8 أكتوبر (2023)، ليست الأعمال التي تضجّ بغرابة الألم العام، واستثنائية المذبحة المتنقلة، ثمّة الملحمي العريض، والنص المفتوح على التاريخ والأساطير والمعتنقات، والسرد أو الشعر الذي يسائل الصاروخ القاتل عن حمولته الكارهة، ويستنطق القاتل، ويجول في أشواق الغزّيين إلى حياة أقلّ موتاً. ثمّة العمل غير المنهمك بكثافته، المتمثل بتحليقه في ملكوت أطفال انقضّت عليهم المقذوفات، وأخذتهم إلى مقابر لا شواهد لها. ثمّة تنويعاتٌ لأدبٍ يطوف في خياراتٍ واقتراحاتٍ جمالية وبنائية ليس في الوسع، اللحظة، تعيينُها، فلم تُكتب بعد النصوص الكبرى هذه، المنتظر أن تتمثّل غزّة وظلالها، وأن تكون من رفيع الأدب وعاليه. لنقل إن وقتاً طويلاً يلزم أن ينقضي قبل أن نعايش، وبعدنا أجيال تالية، أنفاسُ الغزّيين، وهم في المسعفة الباهظة، في الموت الثقيل، في متاهات المحو الذي أُريد لهم، نعايشها في سرديات وقصائد ومسرحيات ومرويات ومحكيات وأغانٍ ورسوم وجداريات وملاحم وقصص، امتصّت وقائع ما بعد 7 أكتوبر، حضر فيها الأحياء، والميّتون، المقاومون والصامدون، النازحون والهاربون، الصغار والكبار، النساء، والشيوخ والأطفال والرجال، الجميع.

لننتظر أدباً عظيماً عن المقتلة في غزّة ... بعد حين.

بؤس منطق العزلة

احمد سعداوي

تداول سياسيون وصحافيون عراقيون، في أكثر من مناسبة، خلال السنوات الماضية، فكرةً أساسيةً تبدو بديهيةً، أن أميركا في العراق راحلة، ولكن إيران باقية بحكم الجوار الجغرافي والعلاقات التاريخية .. وفي الحقيقة، دول الجوار العراقي كلّها باقية ولن ترحل، وستبقى تتبادل التأثير مع العراق، خيراً أو شرّاً. وفي الصورة الأوسع، سيبقى العراق جزءاً من المنطقة يتفاعل معها ومع الأحداث التي تجري فيها، يأخذ ويعطي، وليس الأمر محصوراً بإيران فحسب.

أمّا عن رحيل أميركا من العراق، فالكلام يبقى ضبابياً وغير محدّد، فما هي حدود «الوجود» الأميركي في العراق، الذي يجب أن يغادر؟ .. لقد غادرت القوات الأميركية العراق في 18 ديسمبر/ كانون الأول 2011، ثمّ عادت بشكل محدود في الحرب على تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) بعد يونيو/ حزيران 2014، وما تبقّى من قوّاتها في العراق موجود باتفاق مع الحكومات العراقية المتعاقبة، كما هو معروف.

وبشكل عام، حتى لو غادر هؤلاء، أميركا باقية في المنطقة وقادرة على التأثير في الداخل العراقي.

منطق العزلة الذي يُراد فرضه على العراقيين، وأن يكونوا في حالة ارتياب دائمة من العالم كلّه (ما عدا إيران)، دخل في السنوات الماضية في مأزق كبير، فضرورات الانفتاح الاقتصادي والثقافي والاعلامي على دول المنطقة العربية اصطدمت بمنطق العزلة، ولعلّ أبرزها كان في بطولة كأس الخليج 24، التي أُجريت العام الماضي (6 - 19 يناير/ كانون الثاني 2023)، فاكتشف عراقيون كثيرون تلك الطبقة الخليجية والقبائل من منطقة الجزيرة والخليج العربي، والتشابه الكبير في اللهجة والسحنة والتقاليد الاجتماعية. وليس جديدها أخيراً مباراة منتخبي العراق والأردن لكرة القدم، ضمن تصفيات كأس العالم، في ملعب جذع النخلة في البصرة الأسبوع الماضي، إذ واجهت استضافة الفريق وطاقم التشجيع الأردني منطق العزلة ذاته الذي يتبنّاه بعضهم، الذي يغلّف الأردن كلّها في صورة نمطية مختزلة مليئة بالكراهية. لكن المباراة سارت بشكل طبيعي، وعاش المشجّعون الأردنيون أجواءً إيجابية في معقل الجنوب العراقي.

من جانب آخر، لا يعني الموقف النقدي ضدّ منطق العزلة تغذية القطيعة والكراهية ضدّ إيران، فهو منطق عزلة آخر مضاد. الزائر والمتجوّل في البلدان المجاورة للعراق سيرى فيها كلّها أطيافاً من التداخلات الثقافية والاجتماعية، بل في هذه البلدان كيانات اجتماعية مشابهة لمثيلاتها في العراق، كما هو الحال في توزّع الكرد بين العراق وإيران وتركيا وسورية، والصلات القويّة بين هذه المجموعات الكردية.

انتشر قبل سنتين مقطع على مواقع التواصل الاجتماعي لشبّان يغنّون باللهجة العراقية مع ضربات دفّ، وفوجئ بعضهم حين علموا أنهم شبّان من دير الزور، لأن لهجتهم تشبه تماماً لهجات الموصل والأنبار. وانتشر في الأسبوع الماضي مقطع لفرقة موسيقية شعبية إيرانية تغنّي باللهجة العراقية، وفوجئ بعضٌ حين علموا أنها فرقة من عرب الأحواز، التماثلين تماماً مع عرب محافظي ميسان والبصرة. وبسبب شهرة هذه الفرقة تتجوّل هذه الأيام في مدن العراق لتقيم حفلاتها الخاصّة. تدير الدول اختلافاتها داخل ساحة السياسة، والسياسة نسبية ومتقلّبة، فليس فيها أعداء أو أصدقاء دائمون، أمّا الساحة الثقافية والاجتماعية فيفترض أن تتخلّص من العنصريات والكراهيات، وتعترف بحقائق الجغرافيا والتاريخ، وتحاول أن تستثمر فيها لما فيه مصلحة البلدان المتجاورة، ولدعم الاستقرار والسلام.

القضية الفلسطينية في قبضة اليمين الإسرائيلي الأميركي

محمد أبو رمان

واضح من الاختيارات السياسية التي أفصح عنها الرئيس الأميركي المُنتخَب دونالد ترامب لطاقمه السياسي، في وزارات الخارجية والدفاع والخزانة، والسفير الأميركي في إسرائيل، وغيرهم، أنّنا أمام ما توصف إدارة يمينية أميركية مؤمنة بالمشروع الصهيوني والإسرائيلي إيماناً استراتيجياً عميقاً، وأن هنالك كارثة محقّقة بانتظار الفلسطينيين، بالرغم من محاولات ديبلوماسيين عرب عديدين تخفيف وطأة ذلك عبر التلميح إلى أن ترامب قد يحمل معه صفقات أو مفاتيح الحلّ لقدرته على الضغط على جميع الأطراف والوصول إلى صفقة.

أيّ صفقة لن تكون في صالح الفلسطينيين، وبمُجرّد النظر إلى من أحاط نفسَه بهم، فإن العنوان القادم بات جلياً مثل الشمس لا يعجز عن قراءته إلّا من في عينيه رمد. وبالتالي، أصبحت اليوم القضيةُ الفلسطينية في قبضة اليمين، الإسرائيلي والأميركي معاً، وباتت في مرحلة خطيرة جدّاً، لاستكمال مشروع ترامب بتصفية ما تبقّى منها، بعدما بدأ بذلك في فترته السابقة. ما هي أجندة ترامب المتوقّعة تجاه القضية الفلسطينية أو التسوية السلمية المفترَضة؟ وكيف يمكن أن نتمثّل تلك السياسات في المرحلة القادمة؟ وهل سيكون الشرقُ الأوسط في قائمة أولوياته أم سيحتلّ مرحلةً متأخّرة وغير مهمّة في أجندته؟

لنبدأ من السؤال الأخير، ومراجعة الفكرة التي سادت خلال الأعوام الماضية أن الشرق الأوسط لم يعد ضمن اهتمامات الإدارات الأميركية أو أولوياتها، وأن الصين هي الشبح الحقيقي الذي أصبح يتصدّر استراتيجيات الأمن القومي الأميركي. الفكرة صحيحة من جهة، وخاطئة من جهة أخرى. صحيحة لأن الصين تمثّل التحدّي الحقيقي والأكبر للاقتصاد الأميركي أخيراً، وخاطئة لأنّها تقلّل من أهمّية إسرائيل وقيمتها تحديداً، وليس الشرق الأوسط فقط، بالنسبة للأميركيين، وتتغافل عن القوة الكبيرة للوبي الصهيوني في الولايات المتحدة، والرابط الوثيق بين الجماعات الإنجيلية الأصولية المهيمنة هناك وبين الصهيونية في إسرائيل، وهو عامل ديني تاريخي استراتيجي مُركّب، لذلك رأينا كيف أنّ المسألة الأوكرانية، على أهميتها الكبيرة، باتت قضيةً ثانويةً في السياسات الأميركية، خلال العام الماضي، بعد عملية طوفان الأقصى، مقارنةً بإسرائيل وأهمّيتها للسياسة الأميركية.

إذاً، وضمن ترتيب الأولويات؛ لن تكون ملفّات السياسات الشرق أوسطية وترتيب المنطقة، وأمن إسرائيل، ثانوية في مرحلة ترامب، بل ستكون من ضمن الملفّات ذات الأولوية له ولفريقه، والتوجّه الرئيس سيكون باستعادة فكرة إدماج إسرائيل في المنطقة، والمشروعات الإقليمية الاقتصادية، والضغط على إيران وتحجيم نفوذها الإقليمي، وترميم التحالفات مع الدول العربية، ومحاولة إبعاد روسيا عن إيران، وتفكيك هذا التحالف من خلال العمل على إنهاء الأزمة الأوكرانية.

على صعيد القضية الفلسطينية، يتمثل السؤال أو التحدّي الرئيس، أولاً، في موقف الإدارة الأميركية من الحرب الإسرائيلية على لبنان وحرب الإبادة في فلسطين، والمتوقّع أن تعمل الإدارة الأميركية على الفصل بين الملفّين، وأن تضع الحالة اللبنانية ضمن سياقات تضمن أمن إسرائيل وقيمتها تحديداً، حزب الله عسكرياً، وإيجاد ضمانات كافية لإسرائيل بأن الحرب لن يهاجمها مرّة أخرى، والعمل على إيجاد آليات لإضعاف قدرته في إعادة التسليح بصورة كبيرة.

وفي ما يتعلق بالحرب على غزّة، من المتوقّع أن يكون هنالك دفع أميركي لوقف لإطلاق نار ضمن حزمة كاملة لتصوّر «اليوم التالي» لترتيب أوضاع غزّة، وإعادة الإعمار، وإنهاء وجود حركة حماس السياسي والعسكري في القطاع، بصورة كاملة، وبمساعدة دولية وإقليمية. السؤال الرئيس هنا ما إذا كان ترامب وفريقه سيوافقون على مخطّطات نتنياهو بإعادة احتلال جزء من قطاع غزّة، وتقطيعه بين الشمال والجنوب؟ ... وربّما تبرير ذلك بوصفه إجراءً مؤقتاً إلى حين تحريك عجلة التسوية السلمية وإستعادة السلطة الفلسطينية للقطاع. وفي هذا السياق كان جوهر الاختلاف الكبير بين نتنياهو والرئيس الأميركي الحالي جو بايدن؛ فبينما كان نتنياهو يرفض عودة السلطة الفلسطينية، ويريد السيطرة المباشرة وغير المباشرة على قطاع غزّة، فإنّ بايدن كان يصرّ مع دول عربية على عودة السلطة إلى القطاع، وربّما هنالك اليوم حديث ديبلوماسي عن حلّ وسط يتمثّل بلجنة فلسطينية محايدة تدير شؤون القطاع والمساعدات الإنسانية خلال مرحلة انتقالية، لكن هذا لا يجيب عن سؤال رئيس: هل ستنسحب إسرائيل من الشمال ومن سيناريو تجزئة القطاع أم لا؟ ... على الأغلب، ستحاول إسرائيل ربط ذلك بخطّة زمنية وهمية بدعوى التأكّد من زوال خطر «حماس» عليها. هذا وذاك، في الهامش، يطرح سؤال مستقبل حركة حماس، في ضوء أيّ عملية وقف إطلاق نار أو توافق إقليمي ودولي على ذلك، فما هي الحدود الدنيا التي يمكن أن تقبل بها الحركة؟ وماذا عن مصيرها في القطاع، بخاصة أنّنا أمام إدارة أميركية ترفض بشدة أيّ دور لحركة حماس؛ وتتعامل معها بوصفها مثالاً شبيها بـ«القاعدة» و«داعش»؟ وما هو مجال الصفقة الدولية الإقليمية الممكنة في هذا المجال؟

> ملفّات السياسات الشرق أوسطية، وترتيب المنطقة، وأمن إسرائيل، ستكون من ضمن أولويات ترامب وفريقه

الملفّ الآخر الأكثر أهمّيةً (وطرافةً، بخاصّة عندما تنصت إلى النقاشات في أروقة الديبلوماسية العربية) يتمثّل في إمكانية إحياء عملية التسوية السلمية مع الرئيس ترامب، وهنا «المعضلة الكبرى»؛ فأفضل ما يمكن أن يقدّمه ترامب هو «صفقة القرن»، التي تعني باختصار التنازل عن القدس للمملكة على الإدارة الأميركية لتحسين شروط «الصفقة»، أم على الفلسطينيين القبول بما هو معروض؟

وفيما يتعلّق بمصر، هل ستتجاوز القاهرة المحدّدات والحدود التي تموضعت فيها خلال الأعوام الماضية؟ أم ستحاول إعادة ترسيم الدور الإقليمي بصورة مختلفة؟ أمّا الأردن فلديه مشكلة حقيقية مع الإدارة الجديدة، يمكن أن نعود للحديث عنها وعن الموقف العربي بصورة مفصّلة لاحقاً.

(كاتب ووزير أردني سابق)

عندما يحلم رئيس الحكومة المغربية بـ«مَلَكِيّة أقلّ»

عبد الحميد اجماهيري

هل يتمرّن رئيس الحكومة المغربية، المليادير عزيز أخنوش، على المَلَكية البرلمانية، حلماً يراوده هنا والآن؟ ... صار السؤال راهناً في الساحة السياسية المغربية منذ الخروج الإعلامي الصارخ للوزير السابق، وسفير المغرب في جنيف، والمبعوث الأممي الخاص في ليبيا محمّد أوجار، فقد أطلق القيادي في حزب التجمّع الوطني للأحرار، الذي يقود الحكومة حالياً والمعروف بتحفّظه في الكلام ووسطيته منذ طلّق الأفكار اليسارية المتطرّفة، التي اعتنقها طالباً في جامعة محمّد الأول بوجدة... نقول أطلق القيادي النار على تعيينات ملكية في مجالس الحكامة، وهي عشرة مجالس يعيّن رؤساءها ومندوبيها السامين الملك محمد السادس شخصياً، سلطةً حصرية له دستورياً.

محمد أوجار، الذي كان يشارك في ندوة سياسية فكرية، صبّ جام غضبه على «وجود تيّار يساري واحد في رأس هاته المجالس (المجلسين الاقتصادي والاجتماعي، والمجلس الأعلى للتعليم، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان)»، في إشارة إلى نُخَبة من الإطار، المنتمية إلى الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية المصطفّ حالياً في المعارضة. كما كان وزير في الحكومة الحالية (يرأسها أخنوش)، باسم حزب محمد أوجار، سبق له أن هاجم مجلساً آخر هو الهيئة الوطنية للنزاهة ومحاربة الرشوة، من خلال انتقاد رئيسه البشير الراشدي، الذي كشف أن الفساد يكلّف المغرب 50 مليار درهم سنوياً، وأن منسوبه ارتفع مع الحكومة الحالية، في حين اختار قياديون آخرون مجالس أخرى من قبيل المجلس الأعلى للحسابات، الذي نال نصيبه من هجوم الطالبي العلمي، رئيس الغرفة الأولى في البرلمان (انظر في «العربي الجديد»؛ «في الفساد والتضادّ بين الحكومة والحكامة بالمغرب»، 2023/6/27؛ «هذا الجدل في المغرب... قوة التعيين وقوة الانتخاب»، 2024/5/14؛ «الحرب الروسية تفجّر علاقة الثروة والسلطة في المغرب»، 2022/4/26).

ويزيد من الدلالة السياسية لهذا الاحتكاك بين الحكومة ومجالس الحكامة أن هذه المجالس موجودة بقوة الدستور، إذ تنصّ (الفصول 161- 170) على وجود مؤسّسات الحكامة هاته (المقصود بها المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والوسيط، ومجلس الجالية المغربية في الخارج، والهيئة المكلّفة بالمناصفة ومحاربة جميع أشكال التمييز، والهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، ومجلس المنافسة، والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، والمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، والمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة، والمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي). الوزير السابق، والقيادي في حزب رئيس الحكومة، أعطى للموضوع صبغةً احتجاجيةً وحجاجيةً، إذ لمّا قاطعه صحافي بأن التعيينات في هاته المجالس اختصاص ملكي، لم يتردّد المتحدّث في القول: «لا بدّ أن نشير بكل الوقار إلى جلالة الملك أن الجهات التي تقترح هذه الأسماء يجب أن يعاد فيها النظر». وهذه الجهات، بالتوضيح العام، هي الديوان الملكي، أي محيط الملك محمد السادس. وبغضّ النظر عن المُضمرات التي تجعل رئيس الدولة وملكها «لا يتحكّم في لائحة ما يُعرض عليه»، أو أن الجهة التي تقترح على الملك «تُدلّس عليه ودولي على ذلك، فما هي الحدود الدنيا التي يمكن أن تقبل بها الحركة؟ وماذا عن مصيرها في القطاع، بخاصّة أنّنا أمام إدارة أميركية ترفض بشدة أيّ دور لحركة حماس؛ وتتعامل معها بوصفها مثالاً شبيها بـ«القاعدة» و«داعش»؟ وما هو مجال الصفقة الدولية الإقليمية الممكنة في هذا المجال؟

> عندما يحلم رئيس الحكومة المغربية بدعوة صريحة إلى «امتلاك الوضوح الكافي والشجاعة للدعوة إلى تعديل دستوري»، كما طالبته القيادة الاشتراكية المعارضة، وأن يبادر إلى موقف يزيد من توضيح العلاقة بين الحكومة والديوان الملكي، علماً أنه لم يسبق لهذا الحزب أن كان سبّاقاً إلى طرح المعادلة الدستورية في الحكم بالمغرب، هو الذي راى الدور أيام الحسن الثاني، من خلال «تجميع» مرشّحين «أحرار»، اتهموا وقتها بأنهم «خيول السباق» عند الإدارة المتحكّمة في الخريطة الانتخابية. وقد قادهم رئيس الوزراء الأسبق أحمد عصمان إلى تكوين حزب ظلّ يلعب دور الميزان في حياة سياسية متلاطمة، وهو رجل محترم، وكان صهر الملك الراحل الحسن الثاني، رحمه الله. وكانت له مواقف شجاعة، أبرزها وقوفه في وجه الملك الراحل عندما قرّر حلّ حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، بعدما عارض زعيمه الراحل عبد الرحيم بوعبيد قرار الحسن الثاني بقبول الاستفتاء في الصحراء في قمّة نيروبي الثانية سنة 1981.

لقد سبق لكاتب هاته السطور أن طرح الموضوع مراراً في مقالات صحافية، كما حدث أن وقف مع أعضاء لجنة النموذج التنموي الجديد («النموذج التنموي الجديد... ثورة الدولة على نفسها»؛ «العربي الجديد»، 2019/12/24)، الذي دعا إليه الملك، وشكّل لهذا الغرض لجنةً مختارةً بعناية شديدة للسهر على حوار وطني بخصوصه، (وقف) على منطقة الالتباس المحتملة في الشراكة الدستورية بين محمد الملك والحكومة، بناء على الدستور الذي أراده الملك نفسه. وسمعت من اللجنة ما يفيد بأن ذلك كان محور مناقشة. وكان لافتاً في ذلك الوقت أن اللجنة، عند تقديم أعمالها للملك في فاس في مايو/ أيار 2021، اقترحت اعتماد التيّن لتفعيل النموذج التنموي «أولاهما ميثاق وطني للتنمية لتكريس التزام القوى الحيّة للبلاد، وثانيتهما آلية تعمل تحت إشراف الملك لتتبع وتحفيز الأوراش الاستراتيجية وقيادة التغيير».

وكان لافتاً أن المقترح الثاني سقط من بلاغ (بيان) الديوان الملكي، الذي صدر إثر الاستقبال، وهو ما لم يفت الطبقة السياسية الانتباه إليه، وما يعكس زاوية النظر الملكية التي تحترم الدستور احتراماً صارماً. ويرى كثيرون في المغرب أن الحكومة لا تلمح كثيراً في ممارسة سلطة التعيين المخوّلة لها، كما حدث في آخر تعديل، وفي لائحة المُقترَحين لمناصب مهمّة من قبيل دوالي الدولة الاجتماعية. وهو ما يرمي ظلالاً كثيرة على النقاش الذي اجترحه القيادي في الحزب الذي يقود الحكومة، ويعزّزه أعضاء في الحكومة والبرلمان، بانتقاد مجالس وجدت لتقوية ربط المسؤولية بالمحاسبة، مطلباً دستورياً حاسماً.

(كاتب وصحافي مغربي)

يجري في محكمة الجنايات الدولية

عيسى الشعيبي

كان طبيعياً أن تستأثر الانتخابات الرئاسية الأميركية بالأضواء كلّها، وأن يحوز هذا الحدث، الذي يخاطب مختلف الدول، جلّ الاهتمامات، وأن يطغى، في الوقت ذاته، على غيره من وقائع موازيةٍ كانت تجري في الصعد الإقليمية والدولية كلّها، الأمر الذي حجب تطوّرات أخرى مهمّة في مسرح خافت الضوء، أي في رواق محكمة الجنايات الدولية، التي كانت تشهد، منذ عدّة أشهر، هجوماً كاسحاً ضدّ مدّعيها العام كريم خان، بغرض ثنيه عن طلب إصدار مذكّرة توقيف بحقّ بنيامين نتنياهو بتهمة ارتكاب قواته جرائمَ حربٍ موثّقة بالصوت والأدلّة والصور، ومقارفته جريمةَ ضدّ الإنسانية في قطاع غزّة.

ومع أن الانتخابات الأميركية، التي شغلت الدنيا، صارت من الماضي، إلّا أن التساؤل عمّا يجري في لاهاي، حيث مقرّ «الجنائية الدولية»، ظلّ نافلاً حتى الساعة، ولا مسّوغ له في الآجندة، ولا سيّما بعد اتضّال التوقّعات المثيرة لأسوأ الانطباعات المتعلّقة بالأسماء، الاستفزازية في فريق الرئيس المُنتخَب، فوق أن مضاعفات حرب الإبادة الجماعية في غزّة، والحرب الطاحنة على لبنان، لا تزال في طليعة الاهتمام، تتصدّر المشهدَ العام، وتتقدّم ما عداها من عناوين وموضوعات، وهو ما يزيد من درجة الحرج في مسألة جذب الاهتمام نحو هوامش الكلام.

غير أن ما جرى (ولا يزال) خلف أبواب محكمة الجنايات الدولية أمر لا ينفصل البتّة عن مجريات الحرب في الشرق الأوسط، ولا سيّما الحرب على غزّة، الأمر الذي يدعو (بإلحاح) إلى إعادة تركيز الضوء، وإثارة الجدّ الأدنى من الاهتمام، بما يمكن تسميته من دون مبالغة انقلاباً دراماتيكياً على خشبة هذه المحكمة، بدأت مقدّماته المُبكّرة غداة إصدار مذكّرة توقيف نتنياهو ووزير حربه يوآف غالانت (في مايو/ أيّار الماضي)، ثمّ تصاعدت حدّة الهجمة المنسّقة بعد ذلك، طوال الأشهر الستّة الماضية، بما في ذلك استقالة إحدى القاضيات لأسباب ملفّقة (إطالة أمد المرافعة)، إلى أن بلغ السيل زباه في الأسابيع الماضية، إذ باتت المحكمة بقضّها وقضيضها وقضّاتها، ومدّعيها العام، في مهبّ رياح سموم عاتية.

بكلام آخر، تمكّنت الضغوط الأميركية والمنابر الغربية، ناهيك عن التدخّلات الإسرائيلية الفظّة، في السرّ والعلن، التي جرت بلا خجل، من فتح باب قفص الاتهام مُواربةً، وتهريب المتّهم الأشهر من محبسه القانوني مكلّلاً بالعار والشنار، ونقله بين يوم وليلة ليلاً، ليس إلى مقعد خلفيّ في ردهة القاعة المغلقة أمام الإعلام، وإنّما إلى منصّة القاضي الرئيسية، وإلباسه روب العدالة، فيما وضع القاضي في القفص ذاته، وتجريمه أمام الملأ بتهمة مشينة، في مشهد سورياليّ مثير للسخرية السوداء، ولا سابق له أبداً في تاريخ المحاكمات الجنائية، المحلّية منها والدولية، ولم يحدث مثيلٌ له إلا في قضاء الأنظمة الانقلابية. لسنا في معرض الدفاع عن المتّهم بالتحرش الجنسي، وليس من حقّ الصحافة الخوض في غمار قضايا منظورة أمام القضاء، إلا أن مسخ المحكمة الجنائية الدولية على هذا النحو المهين مفهوم العدالة، أمر يستحقّ الاحتجاج، وإثارة أوسع قدر من النقاش العام، ليس في مدى أحقّية التهمة المنسوبة إلى المدّعي العام (أحسب أنها ملفّقة وموظّفة)، وإنّما حيال مستقبل العدالة الدولية ذاتها، في عصر أخذت تنهار فيه القيم والفضائل.

في المحصّلة غير النهائية لهذه الارتدادات الزلزالية المتوالية تحت قوس محكمة الجنايات الدولية، جزاء، جملة طويلة من الاستهدافات المنهجية، في طليعتها دفاع جو بايدن المستميت عن مجرم الحرب نتنياهو، تتجلّى أمام أبصارنا حقيقةٌ أن القانون الدولي هو في واقع الأمر قانون المنتصرين في الحرب الكونية الثانية، إن لم نقل إنه قانون المستعمرين البيض، لا يسري إلّا على دول العالم الثالث، ولا تنطبق أحكامه إلّا على الضعفاء، الأمر الذي يجوز معه القول: لا تُحدّثونا أيها السادة بعد اليوم عن مبادئ العدالة وحقوق الإنسان، فنحن لن نشتري منكم مثل هذه البضاعة المغشوشة من الآن فصاعداً، ولا سيّما إذا فاز حليفكم مجرم الحرب نتنياهو بهذه الجولة، وأرغم كريم خان على الاستقالة.

لنا لا لـ«نانانا»

محمد طلبة رضوان

انتقلت الثورات العربية بالعدوى، وبالتأثير المباشر والمتوقّع، من تونس إلى مصر إلى غيرهما، طوال موجتَين ثوريتَين ممتدّتَين ومؤهلتَين لثالثةٍ أقوى وأكثر اتساعاً، وهو أمر معتاد ومكرّر ومتوقّع، فالمصير العربي الواحد ليس اختياراً، إنما قضاء، تاريخي وجغرافي. ولا يعني إخفاق مشروعات وحدوية، مثل القومية العربية أو غيرها، إمكانية تجاوز هذا المصير، إنما استبدال هذه المشروعات بغيرها، من دون معاندة الواقع ومقرّراته، أو إن شئت إكراهاته.

يعلم أصحاب مشروعات الهُوِيَّات البديلة ذلك، من ينفقون الملايين على الأشورة والفنيقة والكميتة، لكن حين يجدّ الجدّ ينفقون مئات الملايين حتى لا يطاولهم ما طاول غيرهم، من مصائر واحدة ومتوقّعة، وفق أحكام التاريخ والجغرافيا كما قلنا. من هنا، جاء دعم أنظمة خليجية الانقلاب العسكري في مصر (3 يوليو/ تمّوز 2013). فنجاح مشروع ديمقراطي في أيّ بلد عربي لا يعني سوى انتقاله إلى غيرها، ومن ثمّ زوال الأنظمة الحالية، واستبدال أخرى بها أكثر انحيازاً لشعوبها.

قد تبدو هذه المقدّمة تبريراً استباقيا للكلام عن موسم الرياض، وما استدعاه من مناقشاتٍ ساذجةٍ عن الموقف من الغناء والرقص في بلاد الحرمَين، وأخرى جادّة عن مفاهيم التحديث. لكن على العكس، أثرثُ التأكيد على الحقّ في تناول أيّ عربي شأن أيّ بلد عربي، قبل أن أتجاوز الشأن السعودي إلى شأننا معه، «نا» في عنوان هذا المقال لا تخصّ المصريين وحدهم، وتعاطيهم مع الشأن السعودي وتعليقاتهم عليه، وتعليقات نُخَبهم الكاشفة، إنما تشير هذه «نا» إلى تيّار ديمقراطي، واحد في انحيازه للحرّيات وللتحديث، ومتعدّد في مشاربه وخلفياته الفكرية والأيديولوجية، وهو تيّار لا يملك (الآن على الأقل) سوى «الكلام»، وتعبّره اللجان الإلكترونية، أو «التويس المستعارة»، كما تسمّيها، بأن وجوده قاصرٌ في مواقع التواصل الاجتماعي، وبأنه غير مؤثّر في الواقع. والحقّ أن وجود هذا التيّار في مواقع التواصل من دون غيرها من مواقع التأثير هو منفذه الوحيد للتأثير (هنا والآن)، ولذلك تخشاه الأنظمة وتطلق عليه تويسها، تتبعه، وتنطحُه، ولذلك أيضاً، ليس لدى هذا التيّار رفاهية إهدار فرصة مواقع التواصل مثل غيرها من هدر السنين.

تشهد السعودية ما تسمّيه تحديثاً في وجوه مختلفة، ومن البديهي أن يستدعي ذلك نقاشاتٍ عربية بشأنه، ومن المتوقع والإيجابي أن تحتفي هذه النقاشات بما يستحقّ الاحتفاء، وهو موجود، وفي الوقت نفسه، تضع خطوطاً حمراء، افتراضيةً بطبيعة الحال، على ما لا يستحقّ. وقد اختارت الإدارة السعودية نفسها أن يكون ما لا يستحقّ في الواجهة، وأن يكون عنوان الواجهة هو «كاميلا كابيلو وجينيفر لوبيز وكريستيانو رونالدو وأولاد رزق». لم يختر أحد هذه الواجهة، ولم يختزل أحد السعودية فيها، بطريقة اختزال شخصية الخليجي «أبو كرش» في أفلام الثمانينيّات، استسهالاً وإجحافاً. هذه المرّة تفعلها السعودية بنفسها، ويتكفّل بها تركي آل الشيخ ورفاقه، من دون آخرين، ويبرزونها.

تتجاوز خطابات ليبراليين مصريين الاحتفاء، بتوقيف العقل السعودي عند حدود الترفيه وقيادة المرأة السيارة ومشاهدة الدون وينزيما (وبارك الله في ما رزق)، إلى التهكّم، وأحيانا الصراخ في وجه أيّ نقاش جادّ بشأن مدارات التحديث السياسية والاجتماعية، والمبادرة باتهام أصحابها بأنهم إسلاميون، أو مراكبي الإسلاميين. وعلى طريقة شاشات الأنظمة الاستبدادية ولجانها، يتحوّل كلّ خصم إلى «إخواني» بالضرورة، ومن ثمّ يسهُل اغتياله، أو بالأحرى يحقّ لـ«نا» قمعه، فتتجاوز «نا» الأخيرة مواقع السلطة إلى من يعتبرون أنفسهم خصومها. وفي تقديري، هذا هو المعنى من وراء هزيمة سرديات التحديث والحرّيات. أن تكون سردية الأنظمة الاستبدادية وخطاباتها هي الأصل الذي ينطلق منه معارضوها، الليبراليون جدّاً جدّاً.

كاريكاتير — عماد حجاج

العراق وترامب الثاني... أي مستقبل؟

إياد الدليمي

يبدو أنه بات في حُكم المؤكّد أننا (في الشرق الأوسط تحديداً) سنكون مع أربع سنوات حافلة بمتغيّرات وتغييرات كثيرة، بدأت مع بداية «طوفان الأقصى» في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول (2023)، وسوف تستمرّ مع مقام الرئيس الأميركي المُنتخَب دونالد ترامب في البيت الأبيض، بعد فوز تاريخي على منافسته الديمقراطية كامالا هاريس.

تأتي اختيارات ترامب للشخصيات التي ستشكّل فريق عمله لترسم صورةً أشمل لما يمكن أن تكون عليه سياسته خلال السنوات الأربع المقبلة، فهي شخصياتٌ عُرفت بدعمها المطلق إسرائيل، وعدائها المُعلن إيران، وما بينهما سيكون للعراق حيّزٌ من هذا الصراع المتفجّر أصلا

انتصارات إسرائيل الخاسرة

راتب شعبو

كانت عبارة «حقّ إسرائيل في الدفاع عن النفس» قاسماً مشتركاً في مواقف الدول المساندة لإسرائيل، رغم ما تُقدِم عليه هذه الدولة من تجاوزٍ وانتهاكٍ للحقوق المُتواضَع عليها دولّياً، ومن ازدراء للالتزامات الأخلاقية والمعايير الإنسانية كلّها، في سياق ممارسة هذا «الحقّ».

يشمل «حقّ إسرائيل في الدفاع عن نفسها»، إذاً، حقّها في تحويل مجتمع كامل مقبرةً، بحسب تصريح الناطقة باسم وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) لويز ووتريدج، التي كتبت بعد زيارة غزّة: «لا يمكنك أن تعرف أين يبدأ الدمار وأين ينتهي. أنّى تدخل غزّة، فإن البيوت والمشافي والمدارس والعيادات الصحّية والمساجد والشقق والمطاعم... كلّها سوّيت بالأرض. مجتمع كامل تحوّل الآن مقبرةً». ويشمل حقّها في تنفيذ التطهير العرقي من خلال منعها عودة الفلسطينيين إلى شمال غزّة، وقطع الإمدادات الغذائية عن الباقين، أي تعريض مجتمع كامل لإمكانية حدوث مجاعة، بحسب لجنة مراجعة المجاعة التابعة للأمم المتحدة.

بقيت العبارة المذكورة الموجّه الأساس لسياسات تلك الدول إزاء ما يجري في الشرق الأوسط. وما الجمل السياسية التي فاضت من حافات تلك العبارة، لتشير إلى هول ما تقوم به آلة القتل والتدمير الإسرائيلية، سوى كلام في كلام، على ما شهدنا (ونشهد) من العقاب والانتقام الإسرائيلي المنفلت والمتواصل، طوال ما يزيد على 13 شهراً.

هكذا يعرض علينا عالم اليوم درساً أوّل يقول إن الإبادة يمكن أن تندرج في سياق الدفاع عن النفس، ودرساً ثانياً يقول إن هناك حقوقاً يحقّ لها أن تنتهك حقوقاً أخرى، استناداً إلى هُويَّة صاحب الحقّ. لا جديد تحت الشمس، ولكن ربّما كانت أيّام العالم السوداء هذه هي الأفصح في عرض هذا العيب على مستوى دولي. مع ذلك، ليس الغرض التشكّي من ازدواجية المعايير، فلا غرو في أن تبدّي الدول ما تجد أنه مصلحتها، على أيّ اعتبار أخلاقي. الغرض هو الإشارة إلى أن العيب السياسي والأخلاقي الذي يبديه الغرب حيال إسرائيل هو تعبير عن أزمة أصلية في التكوين أو الوجود الإسرائيلي نفسه، ذلك أن الحلّ الصهيوني للمشكلة اليهودية هو حلّ مستحيل، أو قل إنه سبيل إلى مشكلات لا تني تتفاقم.

> ما تعيشه إسرائيل اليوم من جنون القوة ليس إلا غضب القوي عسكرياً، ولكن العاجز سياسياً عن فرض قبوله

ما تعيشه إسرائيل اليوم من جنون القوة، ليس إلا غضب القوي عسكرياً، ولكن العاجز سياسياً عن فرض قبوله. هذا ما يعيد إلى الذهن قول السياسي الفرنسي إيميل دو جيراردين (1881): «يمكنك أن تفعل كلّ شيء بحراب البنادق سوى أن تجلس عليها». الحراب الإسرائيلية التي تفعل أقصى ما يمكن للحراب أن تفعل، تبقي عاجزةً، بعد كلّ شيء، عن أن توفّر محلّاً آمناً ومستداماً لحَمَلَتها. الحروب الإسرائيلية الكثيرة السابقة التي كانت إسرائيل متفوّقة ومنتصرة فيها على الدول العربية، أفضت إلى زيادة مساحة إسرائيل وزيادة عدد سكّانها، ولكنّها لم تفض إلى تعزيز أمن إسرائيل. على العكس، بعد تلك الانتصارات العسكرية كلّها، مُنيت إسرائيل في 7 أكتوبر (2023)، بأقسى اختراق أمني وعسكري في تاريخها. الأمن الإسرائيلي لا يزال في حاجة إلى المزيد من المناطق العازلة، وفي حاجة، ليس إلى دعم أميركي هائل فقط، بل إلى حضور أميركي مباشر أيضاً.

تشي هذه الحقيقة بالأزمة العميقة التي تستبطن «الوجود الصهيوني»، أزمة الانغراس القسري في محيط يتبادل الرفض مع إسرائيل. وفيما يتطلّب الاندماج في المنطقة من إسرائيل، احترام حقوق الآخرين، وليس السعي الدائم لمحو وطمس هذه الحقوق، تتّجه إسرائيل في المنحى المعاكس تماماً، عبر التمادي في رفض حقوق شعوب وأبناء المحيط، والتمادي في العنصرية في الداخل.

لم تعد إسرائيل اليوم تقاتل دولاً، بل مجتمعات. لا غرابة أن تتكرّر في تقارير المنظّمات الدولية عن هذه الجريمة الإسرائيلية عبارة «مجتمع كامل»، كما ذكرنا، ذلك أن هذا «المجتمع الكامل» الذي يتعرّض للتحطيم هو العدو في المنظور الإسرائيلي، مهما كانت أشكال المقاومة التي يبديها. في مراجعة لحصيلة ما جرى في فترة ممارسة إسرائيل «حقّها في الدفاع عن النفس»، يوضّح مكتب حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، أن حوالي 70% ممن قتلوا في غزّة، منذ 8 أكتوبر/ تشرين الأول 2023 هم من الأطفال والنساء، وأن أكثر الأعمار ورواداً هي بين خمس وتسع سنوات، وأن 80% من الضحايا قُتلوا داخل مبانٍ سكنية. ما يعني أن التدمير الإسرائيلي عشوائي، ويستهدف المجتمع الغزّي كاملاً. وفي لبنان تبيد إسرائيل، على نحو منهجي، القرى والبلدات، بعد إخلائها من السكّان بالقتل والتهجير، بغرض إنشاء منطقة عازلة.

تمثل هذه الحروب الانتقامية خسارةً للأطراف كلّها في الواقع. صحيح أن الخسارة الأكثر إيلاماً ومأساوية تكون على حساب المجتمعات المُستهدَفة، ولكن إسرائيل أيضاً ستبقى خاسرة مهما ألحقت بالمجتمعات من دمار وقتل. إنها لا تستطيع أن تفرض الخضوع، فليس ثمّة ممثّل سياسي «شرعي» لهذه المجتمعات، يمكنها أن تطمئن إلى خضوعه، ثمّ ضمان خضوع المجتمع من خلاله. وإسرائيل نفسها تحطّم على الدوام إمكانية نشوء ممثّل شرعي ذي اعتبار في هذه المجتمعات. كما أنه يتعذّر فرض خضوع طويل الأمد على مجتمعات كاملة. المسار الوحيد المفتوح أمام هذا النوع من الحروب هو الإبادة وتسوية القرى والمدن بالأرض، كما نشهد.

ولكن، حتى لو افترضنا أن إسرائيل استمرّت في هذا المسار الوحيد، واستطاعت إبادة المحيط العربي ومسح عمرانه، فهل يكون في ذلك انتصار لها أم خسارة؟

(كاتب سوري في فرنسا)

حوار عربي أوكراني

إبراهيم فريحات

بمبادرة أوروبية غير حكومية، انتهينا الأسبوع الماضي، في عمّان، من جلسات حوار عربي أوكراني استمرّت ثلاثة أيام، اتسمت بالمصارحة والشفافية، وبالبحث عن أرضية مشتركة لمواقف بشأن الأزمات السياسية التي تعصف بالمنطقتَين (العربية والأوكرانية)، من حيث أسبابها وتطوراتها، وبالدرجة نفسها من الأهمية التحدّيات السياسية التي تواجه المنطقتَين، لا سيّما بعد وصول الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب إلى البيت الأبيض، ولما لذلك من أثر في السياسة الخارجية للدولة العظمى تجاه الصراعات في كلّ من أوكرانيا والمنطقة العربية.

جرى الحوار العربي الأوكراني ضمن ما يطلق عليه في علم المفاوضات والصراعات دبلوماسية «المسار الثاني»، الذي تشارك فيه قيادات مجتمعية، ومفكّرون وأكاديميون وقادة رأي، ولا يحضره ممثّلون رسميون حكوميون من أيّ طرف، ويكون بعيداً من الإعلام، إذ يهدف إلى تعريف الأطراف مواقفها، وفهمها للآخر، وتوليد فِكَرٍ جديدةٍ تساعد في التوصّل إلى تفاهماتٍ مشتركةٍ في المواقف المتباعدة. جرى الحوار على قاعدة ما يطلق عليه «تشاتام هاوس»، التي تسمح بنشر محتويات الحوار ونقاط الاختلاف والاتفاق من دون الإشارة إلى هُويَّة المشاركين أو مكان انعقاد الحوار.

ليس مستغرباً أن تستحوذ الإبادة الجماعية في غزّة على الحصّة الكُبرى من الحوار، ومن مواقف الأطراف الفاعلة في الساحة الدولية منها، وبالتحديد السقوط الأخلاقي والقِيَمي الغربي (حلفاء أوكرانيا) تجاه الإبادة، وكذلك، موقف أوكرانيا نفسها من الإبادة، والكيفية التي تنظُر بها إليها، لا سيّما في ظلّ هيمنة السردية الغربية على الخطاب السياسي الأوروبي بتعرّض أوكرانيا لغزو واحتلال وتهجير روسي. وبهذا الصدد، ميّز الوفد العربي في جلسات الحوار بين موقفَين رئيسَين في أوكرانيا تجاه الإبادة الجماعية في غزّة: الموقف الرسمي الأوكراني والمتمثّل في تصريحات الرئيسي فولوديمير زيلينسكي بعد أحداث السابع من أكتوبر/ تشرين الأول (2023)، من اعتبار جرائم الحرب الإسرائيلية في غزّة «حقّاً إسرائيلياً في الدفاع عن نفسها»، وانتُقد بوصفه ليس موقفاً غير مبرّر «يشرعن جرائم حرب» ويدافع عن احتلال أراضي الغير بالقوة فقط، ولكنه أيضاً يمثّل بالأساس تقويضاً للسردية الأوكرانية والأسباب التي تُقدّمها للحرب فيها بأنها احتلال روسيّ مخالف للقوانين والأعراف الدولية، فالحرّية والكرامة والمقاومة ضدّ الاحتلال مبادئ لا يمكن تجزئتها أو اقتسامها، سواء في أوكرانيا أو فلسطين أو في أي مكان آخر.

> سياسة «ازدواجية المعايير الغربية» تمارس ضدّ الأوكرانيين أيضاً، الذين يتراجعون إلى درجة ثانية عندما تكون المصلحة الإسرائيلية على المحكّ

أثنى الوفد العربي في الحوار على الموقف المبدئي والمسؤول والجريء لأربعمائة من المثقّفين والفنّانين والصحافيين وقادة الرأي الأوكرانيين، الذين أصدروا بياناً تضامنياً مع الشعب الفلسطيني «الذي تعرّض وقاوم أكثر من 75 عاماً الاحتلال العسكري الإسرائيلي، وسياسات التطهير العرقي، ومصادرة الأراضي، والفصل العنصري»، حسب البيان، مستنكرين موقف حكومة بلادهم من القضية الفلسطينية. ويوجه هذا الموقف الملتزم مبادئ العدالة والحرّية لفلسطين رسالة ليس إلى الحكومة الأوكرانية المنحازة للاحتلال الإسرائيلي فقط، التي انسحبت من مجموعة أصدقاء فلسطين في الأمم المتحدة، وامتنعت عن التصويت في الأمم المتحدة على مشروع قرار إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، ولكنّها أيضاً تأتي ردّاً على السقوط الأخلاقي للحكومات الغربية ذات المعايير المزدوجة التي دعمت حرّية الشعب الأوكراني، وتنكّرت لحرّية الشعب الفلسطيني داعمةً وممولّة ومبرّرة إبادة جماعية بحقّه استمرّت أكثر من عام، ذاك السقوط الأخلاقي الذي عرّى الحكومات الغربية وكشف سياساتها الإمبريالية الداعمة للمشروع الكولونيالي في فلسطين.

وأوضح الوفد الأوكراني أن الحرب في بلدهم بالنسبة إليهم هي «حرب حفظ الهُويَّة الأوكرانية والحفاظ على كامل التراب الأوكراني، وحرب من أجل حرّية الشعب الأوكراني من أيّ احتلال أجنبي»، وأوضح أيضاً أسباب التقارب بين أوكرانيا وإسرائيل، ومنها العلاقات الأسرية المتداخلة بين الطرفَين، لأن هناك عدداً كبيراً من اليهود الأوكرانيين في البلدَين، وهناك تقارب في اللغة بين الطرفَين، إذ يتقن يهود عديدون في إسرائيل اللغة الأوكرانية، كما أن إسرائيل تنتمي ثقافياً للعالم الغربي، وهو ما يطمح إليه أوكرانيون عديدون بالالتحاق بالعالم الغربي، وتراهن أوكرانيا على الدعم العسكري من إسرائيل في حربها ضدّ روسيا. ومع ذلك، اتفق الطرفان في أن المصالح الإسرائيلية الأوكرانية ليست متماثلة، بل هناك علاقة تنافسية أيضاً، وبالتحديد في ما يخصّ الحصول على مخازن الأسلحة الغربية، التي تزوّد الطرفَين الإسرائيلي والأوكراني في حروبهما، فكلاهما يحصلان على الأسلحة من المصدر نفسه. وذكّر الوفد العربي نظيره الأوكراني بأن سياسة «ازدواجية المعايير الغربية» تمارس ليس ضدّ الفلسطينيين فقط ولكن ضدّ الأوكرانيين أيضاً، الذين يتراجعون إلى درجة ثانية عندما تكون المصلحة الإسرائيلية على المحكّ، وقد ظهر ذلك جلياً في تصدّي القوى الغربية الاستعمارية بنفسها للصواريخ الإيرانية الموجّهة ضدّ إسرائيل، فيما خضع الأوكرانيون لدرجات كبيرة من التقييد في استخدام الأسلحة الغربية في الحرب مع روسيا، ورفضت هذه القوى التدخّل بأيّ شكل يمكن أن يضعها مباشرة في وجه روسيا أو يُعرّض مصالحها للخطر.

وعبّر الوفدان العربي والأوكراني عن مخاوفهما تجاه سياسات الإدارة الأميركية الجديدة في واشنطن، ووصول دونالد ترامب إلى الحكم، وما يمكن أن يسبّب ذلك من بيع القضيتَين الفلسطينية والأوكرانية، المقبلتَين على مستقبل مجهول في ظلّ ما يمكن أن تتمخّض عنه سياسات الجمهوريين في الحكم بالبيت الأبيض.

أخيراً، اتفق الطرفان على مواصلة الحوار مستقبلاً، الذي يشكّل فرصةً لفهم المواقف المختلفة، ويمكن للحوار أيضاً أن يشكّل فرصةً لتحديد معالم التعاون المشترك في المجالات المتعدّدة، ومنها العلمية والاقتصادية، فهناك كثير ممّا يمكن له أن يقرّبهما أكثر في مستقبل يسوده السلام والعدل والكرامة والحرّية... التي جميعها لا يمكن تجزئتها، مهما اختلفت الظروف المحيطة بها.

(أكاديمي فلسطيني في الدوحة)

ما يعنيه اغتيال إسرائيل محمد عفيف

جيرار ديب

اغتالت إسرائيل بضربة جوية في منطقة رأس النبع ببيروت، مسؤول العلاقات الإعلامية في حزب الله، محمد عفيف النابلسي، في استهدافها (17 نوفمبر/ تشرين الثاني الجاري) مبنىً تابعاً لحزب البعث العربي الاشتراكي في وسط العاصمة بيروت، ما سبّب حركة نزوح كبيرة للسكّان، رغم أن المنطقة كانت تُعدّ آمنةً نسبياً. وكاد الخبر يكون مألوفاً للمتابعين، لو كانت الشخصية المُستهدَفة في الحزب عسكريةً، وحتى أمنيةً، لكن أن تكون الشخصية من خارج التنظيم العسكري، وتكون المسؤولة عن العلاقات الإعلامية في الحزب وتُغتال في بيروت، فهذا ما أثار ريبةً لدى اللبنانيين، لاعتبار بعضهم أن الحرب باتت تأخذ منحىً جديداً في الصراع الدائر، ما يعطي دلالة أن دائرة الاستهداف تتوسّع، ولم يعد هناك مناطق آمنة وأخرى مُستهدَفة.

منذ محمد سعيد الصحّاف، الذي أدار الحرب الإعلامية خلال الغزو الأميركي للعراق (2003)، الذي سلّم نفسه للقوات الأميركية وبعدها أُطلِقَ سراحه فوراً، تكوّن مفهومٌ عامٌّ بات أشبه بمعرفة تنتشر بين العامّة، أن المسؤول الإعلامي في أيّ جهة لا يدخل ضمن لائحة الاستهداف المطلوبة. لهذا، رُبط بين الاغتيال ومرحلة ما بعد الاستهداف، وما إذا كان نتنياهو قد أسقط مبادرة بايدن أخيراً، ليدخل لبنان دائرة الحرب الشاملة؟

> تسعى إسرائيل باغتيال عفيف في رأس النبع إلى تأليب البيئة غير الحاضنة لحزب الله وإيجاد عداء تجاه النازحين من بيئة الحزب

اغتالت إسرائيل محمد عفيف في وقتٍ يدرس لبنان ورقة المقترحات التي قدّمتها السفيرة الأميركية في لبنان، ليزا جونسون، إلى رئيس مجلس النوّاب اللبناني، نبيه برّي، وتتضمّن نقاطاً تستهدف التوصل إلى تسوية لوقف الحرب في لبنان. رغم الإيجابية التي خرج فيها برّي إلى الإعلاميين، ولا سيّما قوله إن لا نقطة في المقترح تشكّل عقدة خلافية للبنان، أتت الغارة الإسرائيلية لتقضي على كل الآمال في التوصّل سريعاً إلى أيّ تسوية.

يجد بعضهم أن اغتيال عفيف يندرج ضمن السياسة الإسرائيلية الهادفة إلى «كيّ الوعي» لدى البيئة الحاضنة لحزب الله، بنقل المعركة من الميدان إلى العمق اللبناني، ولا سيّما العاصمة، إذ ضربت مُسيَّرة إسرائيلية ليلاً هدفاً في منطقة مار إلياس في بيروت، لتصبح الحرب مفتوحةً على لبنان، فأسقطت كل التسويات، ما ينذر بتوسيع دائرة الحرب في المنطقة. تراهن حكومة نتنياهو على إدارة الرئيس دونالد ترامب الذي أجرى نتنياهو معه ثلاثة اتصالات هاتفية بعد انتخابه رئيساً، بحسب ما أعلن البيت الأبيض، ما يوضّح العلاقة الوثيقة بين الرَّجُلَين. هذا ما يؤكّد أن السياسة الخارجية للولايات المتحدة ستركّز في تحقيق المشروع القديم الجديد لرسم المنطقة بعيداً من النفوذ الإيراني.

عمل المسؤول الإعلامي للحزب، في الآونة الأخيرة، على بثّ الروح المعنوية للبيئة الحاضنة التي أُصيبت بالإحباط بعد سلسلة من الاغتيالات لقيادتها الأمنية من جميع الصفوف. لهذا، شكل «الحاج عفيف» في إطلالاته الإعلامية تحفيزاً جديداً إلى إطلاع جماهير الحزب على ما يحصل في الميدان، كما طمأن المودعين أن مدّخراتهم ستعود إليهم بعد ضرب مؤسّسة «القرض الحسن». نجح الرجل في بعث الأمل لدى جمهور حزب الله، في حين فشلت كتلة الحزب النيابية التي تحرّكت داخل أروقة المجلس عبر سلسلة من اللقاءات لملء فراغ حسن نصر الله وخطاباته. لهذا كان دور الحاج عفيف أساسياً في الحضور الإعلامي، ولا سيّما أنه كان يعقد مؤتمراته الصحافية في ضاحية بيروت، وعلى أنقاض مبانٍ دُمّرت. برّرت إسرائيل استهدافها عفيفَ باعتباره ضالعاً (ومشاركاً) لوجستياً في العمليات العسكرية التي قادها الحزب واستهدفت الداخل الإسرائيلي. لكنّ الاغتيال في الواقع تحوّل نوعي لضربات إسرائيل واستهدافاتها داخل المناطق المتنوّعة لتحمل رسائل أخرى، ألا وهي تأليب البيئة غير الحاضنة لإحداث توتّرات عدائية تجاه النازحين في مختلف المناطق.

مهما حملت إسرائيل من تبريرات، وكائناً من كان من استهدفته، أو ستستهدفه في المرحلة المقبلة، يظهر الواقع أن المشروع لا يرتبط بطموحات نتنياهو السياسية فقط، ولا بأحلام اليمين المتطرّف الإسرائيلي في بناء إسرائيل الكبرى فحسب، بل أيضاً، باتت ساحة القتال في موقع تجاذب بين اللاعب الإيراني، الذي يمسك الورقة اللبنانية، وهذا ما تؤكّده الزيارات المكوكية إلى بيروت (جديدها أخيراً زيارة مستشار المرشد الأعلى، علي لاريجاني)، والأميركي الذي يريد ضرب حضور إيران في المنطقة لترسيخ مشروعه. وبين ما تريده واشنطن من «الشرق الأوسط الجديد، تحديداً في ترسيخ الممرّ الهندي وعرقلة جهود الصين في تعبيد طريقها «الحرير»، إضافة إلى تقويض الحضور الروسي، عبر تقليم أظافر حليفتها إيران في الحرب.

(كاتب لبناني)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads